الأزمة والإصلاح فى شمال أفريقيا الفرنسى

بقلم : شارل أندريه جوليان

هذه آراء كاتب فرنسى آخر من كبار الكتاب وأساتذة التاريخ بجامعة السوربون نضعها تحت أنظار القراء أيضا وهى إذا لم تكشف تمام الكشف عن آراء التونسيين والمغاربة عموما فهى تميط اللثام عن كثير من الحقائق وعن وجهة نظر الفرنسيين . قال الكاتب :

الاتحاد الفرنسى[1] :

يتألف الاتحاد الفرنسى — وهو وريث الامبراطورية الفرنسية — حسب نص الدستور الصادر سنة ١٩٤٦ من فرنسا وملحقات عبر البحار التى تقسم إلى أربعة أقسام :

« مصالح عبر البحار » : وهى المارتينيك وجادلوب وغينيا الفرنسية والرينيون . وقد أدمجت هذه المصالح فى الوحدات الإدارية الفرنسية ادماجا تاما . ثم هناك المستعمرات السابقة وهى التى تعرف الآن باسم « أرض عبر البحار » وهناك أيضا بلدان يمارسان وجودا منفصلا يقره القانون الدولى وبعد الزمن « الأراضى المشتركة » أو « مناطق الوصاية » وتشرف عليهما الأمم المتحدة (توجو وكامرون) وأخيرا هناك « الدول المشتركة » وهى التى تتمتع بحكوماتها السياسة الخاصة وقد طلبت فيت نام

---

(١) الاتحاد الفرنسى هو المشروع الذى ابتكرته الجمهورية الفرنسية الرابعة لتعوض به مشروع الامبراطورية الفرنسية القديم كما عوضت انجلترا نظام الامبراطورية بالكومنويلث ولكن شتان بين هذا الذى يعطى للأمم استقلالها ويترك لها ذاتيتها وذلك الذى يقضى على وجودها ويدمجها فى الوحدة الفرنسية .

ولاوس وكامبوديا الدخول فى عضوية الاتحاد الفرنسى كدول مشتركة . فمنحت هذه العضوية فى حين أن محميتى تونس ومراكش آثرتا أن تبقيا بعيدتين عن هذا الاتحاد .

وهاتان الدولتان المحميتان اللتان يتناولها هذا المقال لهما مكانهما فى الاتحاد الفرنسى ولكنهما لا يملكان الحصول على مركز الدول المشتركة إلا بعد إصدار مراسيم خاصة بالولاء للدستور الفرنسى . كما أنه عندما أقر البرلمان الفرنسى هذا الدستور لم يقم بمشاورات مع باى تونس وسلطان مراكش . ثم أن بعضا من مبادئه الديمقراطية والمدنية لا تتفق مع الأسس الدينية للسلطة التى يتمتع بها هذان الملكان المسلمان . ولهذا نجد الأحزاب التونسية والمراكشية — التى تطالب الآن بالاستقلال — تفكر فى الدخول مستقبلا فى تحالف مع فرنسا ولكنها ترفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسى .

والعلاقات القائمة بين فرنسا وهاتين الدولتين تستند إلى معاهدتى « باردو » و « المرسى » اللتين وقعهما باى تونس فى سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٣ . ثم إلى معاهدة فاس التى وقعها سلطان مراكش سنة ١٩١٢ . وقد احتفظت هذه المعاهدات — التى فرضتها القوة — لهاتين الأسرتين الحاكمتين بعرشيهما . وإن جردتهما من كل سلطة فعلية .

وتولى المقيمان العامان الفرنسيان اللذان عهد لهما أمر مشاورة الملكين جميع واجبات الحاكمين بينما قام الفرنسيون بشئون الإدارة المباشرة . وبهذا يمكننا القول بأن نظام الحماية قد أفسد سواء فى روحه وتطبيقه . واليوم وعلى الرغم من أن الاستقلال هو الهدف الرئيسى فإن الرأى العام

المحلى أصبح يرحب بأى إصلاح يهدف إلى تصحيح الأخطاء التى تمت على مر السنين[١] .

ويطالب الوطنيون التونسيون والمراكشيون بإلحاح باستبدال المعاهدات القائمة بأخرى جديدة تتم نتيجة لمباحثات بين فرنسا وملكى هاتين الدولتين بحيث يقبلانها عن طيب خاطر[٢] بيدأن وزارة الخارجية الفرنسية ما زالت ترفض فكرة إعادة النظر فى هذه المعاهدات ولا تسمح إلا بإصلاحات تجرى فى نطاق نظام الحماية القائم . وهـذا موقف من الصعب قبوله بحال ما [٣] .

وقد قام نظام الحماية عندما كان الغرب يفرض نوعاً من السلطة على تركيا ومصر حينما أثارت « المشكلة التونسية » التنافس بين الايطاليين والفرنسيين . فكيف يمكن اليوم قبول ما كان جائزاً فى تلك الأيام وذلك بعد حرب تم على أثرها تحرير الباكستان وسوريا ومصر وتأجج الشعور الوطنى بين الشعوب الإسلامية فى البلاد التى ما زالت لا تتمتع بالحكم الذاتى . ثم أن استقلال ليبيا الذى سيتم فى الغد سيؤكد التناقض الغريب بين مركز هذه المنطقة وبين المحميات (البربرية) والمشكلة — سواء أردنا أم لم نرد — قائمة ولا يمكن تجنبها .

* * *

(١) الرأى العام لايرحب بالاصلاحات ولايرى فيها حلا حاسما لمشكلته بل يرحب بالاستقلال التام الذى هو الحل الوحيد .

(٢) المباحثات لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت مع هيئات تمثل الأمة تمثيلا صحيحاً تبعاً للمبادىء الديموقراطية . وذلك فى برلمان منتخب بالاقتراع العام .

(٣) لقد بينا غير مرة أن فكرة الإصلاحات داخل نطاق الحماية إنما هى فكرة فرنسية تدعمها انجلترا أو أميركا .

ومشاكل المحميتين لا تتشابه فى جميع تفاصيلها . ففى تونس نجد أكثر من ثلث السكان يقيمون فى المدن ولا يوجد فى البلاد نظام قبيلى أو اقطاعيات محلية ، ولكن ثمة طبقة وسطى ذات شأن هام تتألف من سكان المدن وتتزعم الرأى العام فى البلاد كلها ، والتونسيون عامة لايحبون القتال بعض الشىء . وقلما يندفعون فى شغب ومظاهرات كما حدث فى سنة ١٩٣٨ .

هذا بينما نرى العنصر البربرى فى مراكش — سكان الريف — هو الغالب . كما نجد الإدارة الفرنسية — فى الوقت الذى تؤيد فيه سلطة السلطان — تناصر النظام الإقطاعى الذى يتزعمه سادة جبال الأطلس وآخر هؤلاء السادة الكبار وأشدهم بأساً هو (الجلاوى) الذى يملك إذا أتيحت له الفرصة أن يثير روح الانفصالية البربرية من جديد . كما يمكنه — على حد أقوال أتباعه — أن يشهر فى وجه السلطان ٣٠٠ر٠٠٠ بندقية .

وتبدو فى تونس المؤثرات الغربية على أشدها حيث يطالب الرأى العام على شكل ملح قوى بإصلاح جوهرى . وبشن أهم الأحزاب الوطنية — حزب الدستور الجديد — حملة كبرى فى هذا السبيل وذلك بزعامة محام قدير هو الحبيب بورقيبة الذى أتاحت له إقامته الأخيرة فى القاهرة الاتصال بزعماء الجامعة العربية ، كما مكنته من الحكم على دور فرنسا فى محيط السياسة العالمية حكما صادقاً وهكذا تحول من رجل حزبى إلى سياسى حقيقى .

وقد عرض الحبيب بورقيبة عند زيارته الأخيرة لباريس فى ابريل

سنة ١٩٥٠ مشروعا من سبع نقط . وقد تضمن هـذا المشروع إعادة تأليف الهيئة التنفيذية وتمكينها من ممارسة سيادتها . ثم إقامة حكومة تونسية وطنية يرأسها رئيس وزراء تونسى يعينه الباى . كذلك القضاء على السكرتيرية التى تسيطر عليها الموظفون الفرنسيون الذين تمتد سيطرتهم إلى رئيس الوزراء وجميع السلطات الإدارية . وإلغاء مناصب المفتشين[1] العموميين التى حلت محل المحافظين[2] ثم إلغاء قوات « الدرك » الفرنسية التابعة لوزارة الدفاع الوطنى التى تدعم الاحتلال العسكرى وكذلك قيام هيئات بلدية منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية فى المناطق التى تكون فيها أقليات فرنسية . ثم إنشاء جمعية وطنية منتخبة عن طريق الاقتراع العام . تقوم بوضع دستور ديموقراطى يحدد العلاقات المستقبلة بين فرنسا وتونس على أن تقوم على أساس احترام مصالح فرنسا الشرعية وسيادة تونس .

ويعنى تحقيق مثل هذا المشروع استقلال تونس استقلالا تاما إذ هو لم يدع لفرنسا أى ضمان وإن كان قد ترك لها الثقة فى التعاون الأكيد المجدى القائم على الضرورات الجغرافية .

ولا يخدع زعيم حزب « الدستور الجديد » نفسه فى امكانية قبول هذا المشروع قبولا عاجلا بل أنه أعلن بأنه على استعداد لقبول تحقيق هذا المشروع تدريجياً بشرط أن يتفق المقيم العام والباى على طبيعة هذا التدرج ومدته .

وقد لقى هذا المشروع تأييداً كبيراً عندما تبنى الحزب الاشتراكى

---

(١) المفتش العموى هو المراقب المدنى .

(٢) المحافظ هو القائد الممثل لسلطة الباى .

الفرنسى قراراً اتخذه الاتحاد الاشتراكى التونسى فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقد قرر الحزب مطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول فى مفاوضات مع ممثلى تونس المعتمدين وذلك لتحديد موعد انتهاء الحماية وتحديد الخطوات المتعاقبة التى ينبغى أن تتخذ لإقرار السيادة والاستقلال وكذلك الاتفاق على ما تحتاج البلاد إليه من تشريعات اجتماعية ثم عقد معاهدة مشتركة لتنسيق الدفاع القومى . والسياسة الخارجية والعلاقات الثقافية على أساس من المساواة .

وهكذا لمرة الأولى قبل حزب فرنسى كبير ممثل بأعضاء فى الحكومة وبشكل على فكرة الاستقلال التونسى .

وقد أمرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجديد المسيو لوى بيريه — وهو رجل على جانب كبير من الكفاءة — بأن يعمل على الوصول إلى اتفاق مع باى تونس وذلك بخصوص زيادة عدد أعضاء الوزارة التونسية ومضاعفة سلطتها . وبخصوص التطور نحو الاستقلال الذاتى . وقد لقى مشروع بيريه الذى تقدم به فى ١٣ يونية سنة ١٩٥٠ استحسانا عاما فى الوقت الذى قابله السكان الفرنسيون فى تونس باستنكار شديد فاستقال أعضاء القسم الفرنسى فى الجمعية الإنتخابية ـ المجلس الكبير ـ وأعلن اتحاد الموظفين الفرنسيين احتجاجا رسميا .

وقد جابهت محاولة الإصلاح ـ كما كان يحدث فى الماضى ـ الأنانية العمياء التى يتصف بها أغنياء المستعمرين ذوى النفوذ الواسع حتى صغار الناس منهم وقفوا أيضا فى وجه هذه المحاولة إذ رأوا أن امتيازاتهم قد باتت مهددة .

وعلى الرغم من أن الجو لم يكن صالحا للقيام بمفاوضات فان الباى قد استطاع ـ بالاتفاق مع المقيم العام ـ استبدال وزارة مصطفى الكعاك التى فرضتها الإدارة الفرنسية بوزارة تونسية متحدة رأسها سيدى محمد شنيق .

وهو من رجال الأعمال الممتازين . وقد سبق له العمل مع الباى محمد المنصف الذى عزله الجنرال جيرو فى مايو من سنة ١٩٤٣ . وقد مات فى المنفى منذ خمسة أعوام وأصبح فى نظر التونسيين شهيداً .

وهكذا تألفت الوزارة الجديدة لأول مرة من وزراء تونسيين يتساوون فى العدد مع المديرين الفرنسيين « وقد عهد إليها التفاوض باسم الباى حول » إدخال تغييرات فى النظم من شأنها التطور بتونس — خلال مراحل متتالية — نحو الاستقلال الداخلى » وقد حددت أسس هذا التفاهم فى بلاغ رسمى صدر عن المقيم العام فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد ارتضت فرنسا بهذا الإجراء الهدف النهائى الذى يؤدى إليه . كما قبل التونسيون فكرة المراحل . . . وقد اتخذ الأمر صفة تاريخية عندما سمح « حزب الدستور الجديد » لسكرتيره صالح بن يوسف بقبول وزارة العدل وعلى الرغم من أن الحبيب بورقيبه لم يشترك فى الوزارة إلا أنه أبدى تأييده لها .

وقد أعلن المسيو بيرييه عند وصوله تونس فى يونيه سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة إصلاحات إدارية وهى :

١ — أسبقية التونسيين فى التعيين فى الوظائف الإدارية .

٢ — نظام ديموقراطى عام .

٣ — إعادة (شخصية) الحكومة .

ومع أنه لم يكن ثمة غنى عن الاصلاحين الأولين فى أية حركة تهدف إلى الاستقلال الذاتى فإن الرأى العام التونسى حصر اهتمامه فى أمر إقامة حكومة وطنية . حيث أنهم وجدوا فى هذا الأمر ارضاء لكرامتهم .

بيد أن المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق كانت عنيفة فى حين أن وزير

الخارجية المسيو شومان رأى ضرورة القيام باصلاحات جوهرية وناصره في هذا أعضاء الوزارة الاشتراكيين وأصدقاؤه من أعضاء حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » أما الراديكاليون والمحافظون — بصفة عامة — فقد هاجموا هذا الاتجاه بشدة وعنف . وقد أدى هذا الهجوم إلى اشتداد ساعد العناصر المعارضة في تونس من الفرنسيين التي أخذت تدفع أصدقاءها في فرنسا للعمل . وكان أن ارتفعت الأصوات مطالبة بالدفاع عن « المصالح الفرنسية » .

وكان الجنرال جوان من أشد المؤيدين لها إذ وقف في وجه القيام بأي تغيير في تونس من شأنه تشجيع إثارة مطالب مماثلة في مراكش فتتأثر — في رأيه — السلامة العسكرية لشمال أفريقيا . وانتهى الأمر إلى نشوب جدل قوى حول ميثاق الأطلس ومدى انطباقه على المشاكل موضع البحث .

وقد أثرت هذه الحملة في فرنسا على موقف بيربيه في تونس فأضعفت من حماسه إذ ترك السكرتير العام — الذي هددت سلطاته من قبل — يعامل مجلس الوزراء بخشونة واستهانة وازدراء . ليجعل أعضاءه على يقين بأنه هو وحده صاحب السلطان والأمر . كما عين رئيس الوزراء السابق (الكعاك) الذي عرف بكراهيته لحزب الدستور عضواً في الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة دون أن يسأل في ذلك رئيس الوزراء ومنح أيضا أحد (القواد) وسام اللجيون دنور في الوقت الذي اعتزم الوزير المسئول تأديبه لتهاونه في بعض الأسرار . وهكذا آل أمر الإدارة التونسية إلى الشلل .

ومرت شهور أربعة دون أي حل للموقف وفي ٧ أكتوبر أعلن

المقيم العام أنه يرى « الهدوء إلى حين من المسائل السياسية » والاهتمام « بالمشاكل الإنسانية التى تتصل بالنشاط الاقتصادى والاجتماعى» وهذا هو نفس الأسلوب الذى كانت الإدارة الفرنسية تتبعه دائماً عند ما تنوى تعطيل الاصلاحات السياسية .

وقد أعرب التونسيون بصراحة ووضوح عن استيائهم الشديد لهذه التصرفات . فقاطعوا المقيم العام خلال رحلته فى البلاد . .

وفى ذلك الحين كان الحبيب بورقيبة يعمل فى باريس على توطيد علاقاته مع الهيئات السياسية والشخصيات الرسمية موضحاً تناقض السياسة التى تتبعها فرنسا فى تونس وخطرها . وقد جاء الحادث الذى وقع فى مدينة « النفيضة » فى ٢٠ نوفمبر مؤيداً لرأيه إذ قام البوليس — خلافا لما بذلته الإدارة من وعود — بالقبض على نفر من الفلاحين المضربين وإرغامهم على العودة إلى العمل بالقوة . وقاوم المضربون إجراءات البوليس بالقاء الحجارة عليه . وعند ذلك أطلق عليهم الرصاص فقتل سبعة منهم وجرح أكثر من خمسين وقبض على حوالى مائة ثم أدار المدافع الرشاشة على المارة الذين كانوا بعيدين عن موقع الحادث فقتل منهم كثيرين . وفى إحدى مواكب الجنازة ألقى وزير الشؤون الاجتماعية التونسى خطابا استنكر فيه هذا التصرف واعتبره هجوما لامبرر له على « إضراب مشروع »

وقد أجبر من قبل السلطة الفرنسية على التراجع فى كلماته فتراجع فى تصريح نشرته له الصحف .

وقد لاحظ « الدستوريون » أنه عند الشروع فى سياسة إصلاحية تنشب اضطرابات عنيفة من شأنها تبرير تعطيل هذه الاصلاحات بيد أن وزارة الخارجية الفرنسية أحست بضرورة التنازل بعض الشىء فعملت

على إعادة المباحثات من جديد بينما كانت الوزارة تعمل فى بطء خوفا من أن يدفع الدستوريين سكرتيرهم صالح بن يوسف إلى الاستقالة من الوزارة .

وفى ذلك الحين قرر المسيو فيمون السكرتير العام الاستقالة مضمرا مهاجمة سياسة المقيم العام ولكن بيربيه وبورقيبة أيضاً صمدا للهجوم . وهكذا لم تخلف أعمال هذا الدبلوماسى الأصيل إلا أثراً محدوداً . ومع ذلك فقد بدت الأمور فى ذروة الأزمة وخلال هذا الوضع أمكن الوصول إلى اتفاق خطير .

وقد أقرت الحكومة الفرنسية فى ٧ فبراير سنة ١٩٥١ هذا الاتفاق كما وقعه الباى فى اليوم التالى مباشرة . وهو ينص على أن لا يزيد عدد الوزراء التونسيين على عدد المندوبين الفرنسيين وذلك على الرغم من مطالب حزب الدستور فى هذا الشأن . وفى مقابل هذا كان على المقيم العام أن يسلم مقاليد الرئاسة لرئيس الوزراء . أما قرارات المجلس فإنها تعرض على الباى ليوقعها فتصبح مراسيم . وفى هذا تأكيد لسيادة الدولة التونسية حسب مطالب الوطنيين الأساسية . أما فى الظروف الاستثنائية كحالة الحرب مثلا . فإن المقيم العام يملك حق إنشاء لجنة عليا تتشاور مع الحكومة فيما ينبغى اتخاذه من إجراءات .

وهكذا نرى أن المقيم العام لم يعد يرأس مجلس الوزراء حتى فى وقت الأزمات . بيد أن سلطته أحيطت بضمانات قوية إذ نص أيضاً على رئاسته للجنة الميزانية وهى التى تملك حق الفصل فى الخلافات التى تقوم بين قسمى المجلس الكبير — الفرنسى والتونسى — حول المشاكل المالية .

ومن الواضح أن إنشاء هاتين الهيئتين إلى جانب مجلس الوزراء ينطوى على معنى التوفيق بين السيادة التونسية الدائمة وضمان حق المقيم العام فى التدخل على نحو مجد فى المواقف العصيبة .

ولرئيس الوزارة بالإضافة إلى توليه رئاسة المجلس حق اقتراح القوانين والمراسيم وعرضها على الباى لتوقيعها . كما أن له أن ينسق نشاط الوزارات والإدارات المختلفة مع احتفاظه بالاشراف على شئون الإدارة العامة .

وقد أثار تحديد دور السكرتير العام مشكلة كبرى فهل أصبح والحالة هذه من حقه الاستمرار فى الإشراف على شئون المصروفات والموظفين أم أصبح هو أيضاً — يخضع لسلطات رئيس الوزراء ؟ .

وقد أمكن فى هذا الشأن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ووضع السكرتير العام فى مركز مجاور لرئيس الوزراء فله أن يساعده فى كل أوجه نشاطه باعتباره رئيساً للادارة العامة . كما أن عليه أن يحيطه علما بكل مايقوم به من عمل . وهكذا أصبح السكرتير العام أكبر موظف فى الحكومة التونسية تحت رئاسة رئيس الوزراء وفى هذا تأكيد جديد للسيادة التونسية . ولم يعد السكرتير العام يتمتع بحق توقيع القرارات الإدارية . وهذا ما كان يؤذى نفوس التونسيين . أما المقيم العام فقد احتفظ بسيطرته الفعلية .

على أن النظام الجديد لم يعدل سلطات الموظفين الفرنسيين وإن كانت الوظائف الرئيسية ستوزع فى المستقبل بين الفرنسيين والتونسيين توزيعا عادلا . كما سيكون لرعايا الباى الحق فى ثلثى المناصب المتوسطة .

وثلاثة أرباع المناصب الصغيرة ولن يثبت فى المناصب المتوسطة والصغرى من الموظفين الفرنسيين إلا من يثبت إلمامه باللغة العربية بحيث يمكنه التحدث بها فى موضوعات بسيطة تتصل بالحياة اليومية وشئون العمل . وقد أفسح المجال بهذا الإجراء أمام التونسيين لممارسة شئونهم ، كما جعل اللغة العربية مركزاً رئيسياً كان من الواجب أن يكون لها دائماً .

هذه الاصلاحات تنطوى على مغزى عميق ففيها — كما صرح المقيم العام — إرضاء للاهداف التونسية وضمان المصالح الفرنسية — ومما لاشك فيه أنها لن ترضى أصحاب النفوذ فى الجزائر الذين تلقوا أنباءها باستياء شديد وكذلك دعاة الوحدة العربية من أنصار حزب الدستور القديم . كما أنها لن ترضى الشيوعيين الذين يناصبون العداء كل تفاهم بين فرنسا وتونس .

ولم يستطع صالح بن يوسف أن يخفى اغتباطه بهذا الاتفاق ليشاركه فى هذا المستنيرون من الفرنسيين الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق سيؤدى إلى تطور نحو الحكم الذاتى فى الجزائر نفسها .

أما فى مراكش فإن الموقف بين وأشد وضوحا على نحو قاس . فالجنرال جوان المرشح اليوم لمنصب هام فى «منظمة حلف شمال الاطلنطى» ظل مقيما عاما فى مراكش ردحا طويلا من الزمن .

وقد ولد جوان فى الجزائر ونشأ فى أفريقيا . وهو يعتقد أن المراكشيين عنصر شغب وإثارة ، ويشعر بأن على فرنسا الاحتفاظ بامتيازاتها فى شمال أفريقيا مهما كلفها الأمر حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة . ولقد اصطدم الجنرال بالسلطان محمد بن يوسف وهو رجل ذكى وعلى جانب من الكفاء ويبلغ من العمر أربعين عاما .

وذلك لأن السلطان بذل مافى وسعه — عن طريق السلطات المحدودة التى أبقتها له الحماية — كى يرفض توقيع (الظهائر) وهى مراسيم لها قوة القانون أو أن يؤجل توقيعها إذ لا قيمة لها بدون توقيعه . ورغم عزوف السلطان عن المظاهرات فقد أكد ميله وميل ابنه الحسن وهو زعيم الشباب فى البلاد — إلى فريق الوطنيين أى إلى حزب الاستقلال الذى يطالب بالحرية والوحدة لمراكش (على أساس نظام حكم دستورى وديمقراطى وضمان الحريات الفردية وبصفة خاصة حرية المعتقدات الدينية)

ومع أن السلطان قد صرح بأن « عهد الديمقراطية قد أقبل » فإن لون الديمقراطية كما يبدو فى نظره ينبغى أن ينحصر فى منحة يتنازل عنها للشعب باسم الإسلام باعتباره رأس ملكية ثيوقراطية .

وقد أعلن السلطان أن الإسلام سيبقى (هاديا لوجداننا يحفزنا إلى تحمل واجباتنا تجاه الإنسانية) . . أليست هذه هى الديمقراطية الحقة ؟

وقد حدد حزب الاستقلال وهو يعتبر حزب « البرجوازية العليا » النظام الديمقراطى الذى يطالب به بأنه (ينبغى أن يكون متفقا والنظم الحكومية المتبعة فى البلاد الإسلامية) وهذا لا يبعث على الاطمئنان . ولم يعمل الوطنيون المراكشيون على الاتصال بالفرنسيين أو قبول التدرج نحو الحكم الذاتى لأنهم لا يميلون إلى الحل الوسط ويلتزمون خطة الابتعاد عن الفرنسيين . وقد حصروا أنفسهم فى نطاق المعارضة السلبية واطلقوا

حكما قاسيا على سياسة التوفيق التى اتخذها الحبيب بورقيبة فى تونس . بيد أنهم فى نهاية الأمر عندما تحققوا من جدوى حملة الزعيم التونسى فى باريس من حيث أنها أحدثت اهتماما شعبياً تجاوز مشكلة

تونس إلى مشكلة مراكش — عندئذ قبلوا الترحيب ببعض الإصلاحات الجزئية .

والواقع أن مراكش تحيا فى ظل نظام ديكتاتورى صارم . فليس للعمال الحق فى إنشاء اتحادات ينظمون بها أنفسهم كما هو الحال فى تونس وحرية الاجتماعات غير مكفولة وثمة رقابة دقيقة تتعرض لها الصحافة . حتى أن الجنرال جوان منع أخيرا نشر التصريحات التى أدلى بها المسيو شومان أو حتى نشر صورته . هذا عدا مصادرة الجرائد التى تصدر فى العاصمة الفرنسية إذا تضمنت تعليقا لا يستقيم مع سياسته . على أنه يمكن للاقامة العامة إذاعة أخبار ذات طابع معين فى صحافتها الخاصة دون أن تخشى أية معارضة .

وما زالت الإدارة المباشرة — التى عارضها المارشال ليوتى — تمارس بطريقة واسعة النطاق . فلا يوجد هناك أية هيئة تمثيلية و (مجلس الدولة) غاص بشخصيات مختارة من الإقامة العامة .

أما سلطة العنصر الفرنسى فى مراكش فهى أشد منها فى تونس . فإذا حاول مقيم عام التزام سياسة ديمقراطية كتلك التى اتبعها سلف الجنرال جوان السفير أريك لابون فإن عصبة المعمرين والضباط والموظفين المدنيين ستثير عاصفة هوجاء تزعزع مركزه .

ولقد انتهت سياسة الجنرال جوان بالعلاقات بين القصر والإقامة العامة إلى شكل توتر عنيف إذ ثار الجندى الذى اعتاد إصدار الأوامر من مقاومة الملك التى تنثنى . ومما لوحظ أن الجنرال كان يرى فى أمر خلع باى تونس السابق (محمد المنصف) سابقة حسنة من الممكن التلويح بها سيما وقد ساهم هو نفسه فى إقصاء الباى السابق عن عرشه . على أن

الفرصة لم تتح لتحقيق هذه الخطوة رغم أن الموقف قد تفاقم بعد رحلة السلطان إلى فرنسا فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ إذ طالب السلطان خلال محادثاته مع رئيس الجمهورية بإلغاء الحماية . وسارعت وزارة الخارجية الفرنسية — استنادا إلى سلطتها وحدها — وأمرت بتأليف لجنة مختلطة لدراسة المشكلة فى الرباط .

ولكن أى تحقيق (فى الرباط) ينبغى أن يكون خاضعا لرقابة الإقامة العامة ومحاطا بالصمت ومجرداً من أية سلطة . ولكن المسألة كان قد تحقق لها الظهور بشكل لا نكوص فيه طالما ظل حزب الاستقلال على نشاطه والسلطان متربعا على عرشه .

وقد شن الجنرال جوان الحرب فى جبهتين . فالحزب الشيوعى — مستفيدا من أحجام الاتحاد الاشتراكى فى مراكش — قد تبنى المطالب الوطنية وذلك طمعا فى تحقيق أهدافه الخاصة . وقد استدلت الصحافة من هذا على وجود صلة بين الشيوعيين وحزب الاستقلال . على الرغم من أن حزب الاستقلال نفسه قد رفض تأييد الشيوعيين له . وقد انتشرت الأسطورة التى تنعت حزب الاستقلال بأنه حزب شيوعى فى فرنسا والبلاد الأخرى حيث لقيت اهتماما بالغا وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأميركية . هذا بينما كانت الصحف المراكشية الرسمية تهاجم الوطنيين وتصفهم بأنهم بورجوازيون إقطاعيون .

وعندما افتتحت دورة القسم المراكشى فى مجلس الدولة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رأينا الجنرال جوان يجيب بعنف على السيد اليزيدى وهو ضابط سابق فى الجيش الفرنسى ورئيس اتحاد غرف التجارة وممثل الصناعيين والعمال ـ وكان قد هاجم أسلوب الحماية بشدة ـ وينهاه عن

التمادى فى النقد . ولم ينقض أسبوع حتى طرد الجنرال من المجلس تاجر محترم من تجار فاس هو السيد الغزاوى للحيلولة دونه وقراءة تقريره عن الأشغال العامة ، أما الأعضاء التسعة الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال فقد غادروا القاعة .

ولقد كان على الجنرال جوان أيضا أن يجد لنفسه مخرجا فى أمر السلطان ولكن هذا كان أشد عسراً نظراً لمركز السلطان الكبير وشخصيته الدينية التى يستمدها من منصبه . ولهذا لجأت الإقامة العامة إلى الحرس القديم والقواد الكبار فأقحم الجلاوى فى الخلاف كى يبرهن لمحمد بن يوسف أنه إذا استلزم الأمر فمن الممكن الاستعاضة بسلطان من الجنوب .

والجلاوى ـ باشا مراكش ـ مدين بكثير للادارة . فقد أطلقت يده حرة فى جباية الضرائب واغتصاب « الهدايا » . وهذا السيد الإقطاعى مكروه للغاية فى مراكش وقد أطلق عليه اسم بطل البربر والتقاليد الإسلامية ضد مروق السلطان وبدعه .

وقد قام الجلاوى فى ٢١ ديسمبر بلوم السلطان بقسوة لتعاونه مع حزب الاستقلال فرد السلطان على هذا بأن منع الجلاوى من دخول القصر مع إبلاغه بأنه ليس موضع رضاه . وكان الجلاوى خلال هذا قد تلقى تأييد القواد والباشوات الذين يستمدون سلطاتهم من الإقامة العامة الفرنسية .

على أن العلماء ـ وهم فقهاء الشريعة الذين لهم الحق انتخاب السلطان ـ قاوموا الضغط الفرنسى ووقفوا إلى جانب سيدى محمد مؤيدين ومعلنين ولاءهم ، أما الجنرال جوان فقد سارع بالإشتراك مع باشا مراكش إلى عقد اجتماع كبير برئاسته ـ ولم يحضره ممثل عن السلطان ـ دعا إليه قبائل زيان البربرية ولمح بتأييد رسمى للقائد (الجلاوى) إذا قام بثورة ضد السلطان .

بيد أن هذه الحركة لم تأت بالنتائج المرجوة واقترحت الصحافة الفرنسية المحافظة بأن يتجنب السلطان الإكراه على التنازل عن عرشه بإدانة حزب الاستقلال . بينما رأت وزارة الخارجية الفرنسية أنه لا مجال لحادث (منصف) آخر تراق من أجله الدماء . وقد عارضت جريدة حزب المسيو شومان ـ وزير الخارجية ـ مثل هذا الاتجاه فى عبارات صريحة . ولهذا منعت على الفور من الدخول إلى مراكش .

وإيضاحا لموقف الحكومة أعلن وزير الخارجية فى ٢ فبراير سنة ١٩٥١ استمرار المحادثات بين السلطان الذى ما برح يؤدى (خدمات عظيمة) لفرنسا وبين الحكومة الفرنسية . وأنه لا محل للحديث عن موضوع التنازل . وتنصل المقيم العام من هذه المسألة تنصلا شكليا وبتحفظ .

غير أن هذه المشكلة لم تكن قد انتهت بعد فقد دفع الجنرال جوان المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية على أن يبعث برسالة إلى السلطان ينبئه فيها أن الجنرال جوان يتمتع بتأييد الحكومة المطلق . وفى ٢٥ فبراير أذعن السلطان وأصدر تصريحا أدان فيه حزب الاستقلال ووقع حوالى أربعين مرسوما .

ومهما يكن من أمر ـ وبالنسبة للموقف الحالى ـ فإن محاولة التحرر من الحكم الفرنسى قد باءت بالفشل وقد أوضحت هذه الأحداث أنه حتى إذا أراد مقيم عام أن ينهج سياسة تحريرية من أجل مراكش فانه سيخذل حتما إلا إذا طرأ على الوضع السياسى فى البلاد تغيراً جوهريا .

غير أن هناك أمراً جديراً بالاعتبار فان الإسلام ـ كما يقول المرشال ليوتى ـ تتجاوب أصداؤه فالأنباء تنتشر عبر العالم الإسلامى من مراكش إلى جاوة ويتضامن المسلمون فى جميع أنحاء العالم مع السلطان المهدد . ولقد أيدت الجامعة العربية ومؤتمر كراتشى هذا التضامن .

وفرنسا الدولة المسيحية التى يعيش على أرضها أضخم عدد من المسلمين لا تجنى من هذا الوضع شيئا . ولا يمكن أن تحل هذه المشكلة ـ كما يرى البعض ـ إذا نظر إليها على ضوء ميثاق الأطلنطى ذلك أن شمال أفريقيا رغم اعتبارها منطقة حيوية من الناحية الاستراتيجية فانه لا يعتبر منطقة مأمونة إذا اتبع فيه أسلوب الضغط على الحركات الوطنية . وعلى الولايات المتحدة الأميريكية بالذات الحرص على عدم إغفال المسائل التى تتصل بالمبادىء العامة فتعلن تأييدها للقضاء على العناصر «المشاغبة» التى أطلق عليها كذبا ـ وخدمة لمصلحة المستعمرين ـ اسم الشيوعية .

ولا يمكن فرض الولاء على شعب بل ينبغى أن يكتسب هذا الولاء عن طريق القيام بالاصلاحات الضرورية . وسيكون للعبرة التى نستخرجها من الاتفاق الذى تم فى تونس الأثر البالغ فى مراكش بحيث يقلع عن استعداء الجلاوى على الملك بصورة نهائية . وستتوقف قدرة فرنسا على الجرأة التى تمكنها من قيادة شعوب المستعمرات السابقة نحو الفدرالية . فعلاقاتها مع هذه الشعوب هى فى جوهرها علاقات ثقافية بيد أنها من القوة بحيث لا مجال للخوف من زوالها متى تحررت هذه الشعوب .

وقد أدرك الرأى العام الفرنسى عن طريق العبرة التى اشتملا عليها حادثا سوريا والهند الصينية الموقف خيراً من السياسيين .

* * *

وفى اليوم الذى تدرك فيه تونس ومراكش أن قيام علاقة بينهما وبين فرنسا لن يتعارض واستقلالها الذاتى ـ تصبح العقبات القانونية التى يبالغ الوطنيون فى الاهتمام بها غير ذات موضوع .

وفى ذلك اليوم سينبثق فجر اتحاد فرنسى حقيقى .

مجلة (فورنه افيرز) نيويورك ـ إبريل ١٩٥١

وثائق المعارضـــة

لسياسة المفاوضة والمشاركة والمطالبة بالاصلاحات بدلا من الاستقلال التام

منذ ابتدأ الحزب الحر الدستوري الجديد في تجربته السياسية التي تهدف إلى المشاركة في الحكم مع فرنسا والتفاوض معها للحصول على إصلاحات داخل نطاق الحماية تصل بتونس إلى الاستقلال الذاتي تحت ظل الاحتلال الفرنسي وعلى مراحل . بعد أن أمضى رجالها على الميثاق الوطني العام الذي أعلن فيه إفلاس الحماية والعمل على تحقيق الاستقلال التام للبلاد . منذ دخول ذلك الحزب في هذه التجربة فألفت جبهة المعارضة لهذه السياسة أولا في الحزب الحر الدستوري القديم ثم انضم إليه غيرها من الهيئات وننشر الآن وثائق الحزب الحر الدستوري القديم التي أذاعها في ذلك الحين وهذا نصها حسب الترتيب التاريخي .

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي

ذهبت وزارة الـكعاك .

وخلفتها وزارة جديدة .

أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت للتروي قبل الإصداع بفـكرتنا وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز (إصلاحات أصولية) إلا أن الإزالة المزعومة للمستشارين قد اضطرتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط .

إن هذه الوزارة حسبما صرح به المقيم العام أثناء الندوة الصحفية التى عقدها يوم ١٨ اوت ١٩٥٠ (هى حكومة اتحادية تضم ممثلى مختلف منازع الرأى العام التونسى) .

لسنا على وفاق مع مسيو بيرلى فى هـــذه النقطة لأن الحزب الحر الدستورى قائم الذات بهيئاته النظامية .

وحين دعى للمشاركة فى تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له أن يلبى الدعوة لذا ترانا ننفى ما تدعيه الحكومة من أنها تملك (مساندة الأمة) بأسرها .

إن هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذى أذاعته يوم ١٧ اوت (تشمل علاوة عن الأعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهى قد تشكلت فى نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا على أساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيرى الواقع فى ١٣ جوان الفارط وستتولى المذاكرات اسم الحضرة العلية فى شأن التغييرات التأسيسية التى من شأنها أن تقود البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو (الاستقلال الداخلى) .

وهل نحن فى حاجة لأن نذكر بأن المأمورية المنوطة بعهدة المسيو بيرلى حسبما تضمنه الخطاب الذى ألقاه المسيو شومان وزير خارجية فرنسا هى قيادة القطر التونسى على عدة مراحل لا نحو نيل (الاستقلال الداخلى) بل نحو الاستقلال التام . فالشعب التونسى لا يقبل والحالة تلك أن تعوض كلمة (الاستقلال التام) (بالاستقلال الداخلى) لمجرد عبورها عرض البحر الأبيض المتوسط .

وأردف المقيم العام قائلا تعليقاً على بلاغ ١٧ اوت أثناء ندوته الصحافية (لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الذين شاركوا فى الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التى سنجز فيها — أى بقاء الرقابة الفرنسية التى قد تدخل عليها بعض التحويرات ومرونة وبقاء الأعضاء الفرنسيين بالحكومة) .

وليس فى الناس من يجهل أن فى بلاد حماية داخلة فى نطاق الحق الدولى مثل الحماية التونسية ليس للحامى أدنى حق فى العمل المباشر .

وقد أكد كل من مسيو برتلمى ومسيو فيس وهما من أشهر أساطين القانون الدولى عند استفتائهما فى ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٢١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمى . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط) .

لذا نفكر كل التفكير أن السيادة سواء داخلية أو خارجية هى لنا خاصة ويستحيل علينا أن نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد أى (سيادة تونسية وسيادة فرنسية) .

وليست الحماية إلا شبيهة بتقديم شرعى وهل يجوز عدلياً وقضائياً أن يستولى المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المتحتم أن تبارح السلط الفرنسية فى يوم من الأيام تراب القطر . فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة . على أن اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على النهج الذى سطرته معاهدة باردوا إذ ذكرت بفصلها الأول مانصه (. . سعياً وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ . . .)

ومن المفيد أن نذكر بهذه المناسبة المناقشة التى دارت فى عام ١٩٣٦ بالسفارة العامة بين المأسوف عليه المسيو فيانو كاتب الدولة بالأمور الخارجية إذ ذاك وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية تكميل المناقشة التى اضطر أثناءها كاتب الدولة المذكور الذى كان من أنصار مبدأ السيادة المشتركة إلى الاعتراف بأن السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة واحدة وسيادة تونسية .

فقبول الفرنسيين بمثابة وزراء فى صلب الحكومة يتألف منه والحالة ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا وتونس وللقانون الدولى أيضاً للمأمورية المنوطة بعهدة المقيم العام نفسه .

فلا يؤاخذنا مسيو بيرلى إذا نحن قلنا له بكامل الصراحة إنه سالك فى هذا الصدد نفس الطريقة التى انتهجها من قبله أسلافه وأنه إذا أراد مثلما تشير عليه به مأموريته التى هى السير بالقطر التونسى نحو الاستقلال أو على الأقل نحو (الاستقلال الداخلى) فعليه أن يسلك طريقاً معاكسة لما انتهجه على طول الخط .

وأغرب من ذلك هو أنهم يؤكدون على رؤوس الأشهاد فى البلاغ الصادر فى ١٧ اوت رغبتهم فى إدخال إصلاحات فى (نطاق المعاهدات) من جهة ومن جهة أخرى يسددون من أول وهلة طعنة نجلاء فى كبد المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص[1] التى يدخلون ضمنها بكل صبابة وهيام ما يعبرون عنه بالعقود الموالية أو المعاهدات الصغيرة . لم تجر فى شأن غالبها أدنى مناقشة من قبل .

(١) المراسيم التى صدرت أثر استقلال الفرنسيين للتعريب فى تونس .

وكلنا يعلم كيف تحرر الأوامر[1] . . . فلا فائدة أن نطنب فى شرح كيفية تحضيرها وأسلوب نشرها .

وبالطريقة (البسيطة المرنة) ألا وهى طريقة إصدار الأوامر انتهينا إلى ما نحن عليه الآن .

لقد ذكر المقيم العام فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٢ جوان سنة ١٩٥٠ متحدثا عن الإصلاحات المزمع عليها (أن هذه التدابير قد وقع تحضيرها أو درسها منذ عدة شهور وإنى مكلف بمباشرة تطبيقها وعندما يقع انجازها نبحث معاً فى جو من حسن النية عن الحلول التى من شأنها إدخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دواليب الإدارة وعند ما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصور التى رسمها سلفى بالنسبة للتحريرات التى ستأتى فإنها تعرض على أنظار جلالة الملك وأنظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها .

يظهر جلياً من هـذه البيانات أن المقيم العام كانت مهمته أن يطبق حالا الإصلاحات التى تتألف منها المرحلة الأولى والتى سبق تحضيرها منذ شهور من طرف مسيو مونسيل إن هذه الإصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى أنه أذيع على طريق الصحافة ، بأن ذلك سيكون بمناسبة عيد الفطر . كل ذلك قد تبخر فى الفضاء فلم يبق الأمر الآن معلقاً بتطبيق إصلاحات هيئة من ذى قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة فى شأن هذه الإصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها ولم تبرز لعالم الحس أصلا وهذا مما يؤكد لنا أن القوم يريدون ربح الوقت .

وفى الحقيقة ماذا سيردون لنا بالاصلاحات الموصى إليها .

---

(١) المراسيم .

١ — فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية فى وجوه بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفى دائرة امكانيات الميزانية (المقررة من طرق نواب السكان ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراما تاما .

٢ — تقوية متحتمة لجانب ذاتية الحكومة .

٣ — إصلاح بلدى .

(ا) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون أدنى ضمان ولا أى برنامج مع إبقاء المستشارين والكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التى قبلت بها وزارة الكماك التى كان البعض من أفراد الوزارة الجديدة يشددون عليها النكير مع وجود فرق خطير ألا وهو تعهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديرى بعض الإدارات الذين أصبحوا وزراء الأمر الذى يقر بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية .

حقيقة أن المستشارين — عملا بموجب الأمر الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استبدلوا محلات إقامتهم . لكنهم لا يزالون مثابرين على مراقبة الوزارة لا بداخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا إصلاح . يراد مثلا التخفيف معنويا على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره فى الحقيقة إصلاحا لأن مراقبة المستشارين أنفسهم لا تزال موجودة برمتها .

(ب) إن الوظيفة العمومية التى كان ينبغى فتحها فى وجوه المثقفين التونسيين فى (الآجال القريبة جداً أصبحت فى الندوة الصحافية المنعقدة فى ١٨ أوت (مسألة عويصة ينبغى تناولها بمزيد الحذر) . كان على وفاق تام مع المقيم العام فى اعتباره إن كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الأهالى أنفسهم غير أنه لا ينبغى تعطيل دخول التونسيين فى الوظائف العمومية ببلادهم وتقييد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى

بالحقوق المكتسبة أو لما يفرضه الميزان مع أننا نعلم حق العلم أن نواب السكان ليس لهم فى نفس الأمر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلا صوت استشارى والحكومة الفرنسية هى التى تسيطر فى آخر الأمر على تحرير الميزان التونسى .

على أنه إذا كان فى عزم هذه الحكومة أن تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه فى وجوه التونسيين فإن الوسائل اللازمة لذلك لا يتعذر إيجادها .

إلا أننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التى ينبغى احترامها احتراما تاما .

إننا نصرح على رؤوس الملأ أن الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف إنما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وإنه من باب الإنصاف الموافق للقانون أن ترجع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم أصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون إنهم أحدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون لمن الحق فى أن يطلبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظيفتهم بفرنسا أو بغرامة مطابقة لوظيفة التصرف التى يشغلونها فى البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة أن الحكومة الفرنسية أو ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم فى تلك الحطة .

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انتهاك لحرمة المعاهدات والقانون الدولى .

(ج) يقال إن هناك إصلاحا ثالثاً وتعنى به إصلاح النظام البلدى سيغمرنا فى آخر السنة الجارية فعلى أية صورة سيتم تأليف المجالس البلدية ا

هل تكون تونسية صرفة أم مختلطة ؟

فهذا الحل الأخير الذى ارتضاه الدستور الجديد فى حال إنه يتألف منه خرق للمعاهدات والقانون الدولى أيضاً لا يمكن أن يوافق عليه الشعب التونسى .

وإنا نحذر السلط فى هذه البلاد من الإقدام على هذا الحل الذى نستخلصه من تحليل التصريحات التى فاه بها العميد يوم ١٣ جوان والندوة الصحافية التى عقدها يوم ١٨ أوت تحليلا دقيقا هى :

(١) أنه كان فى عزم الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات أوسع مما وقع الإعلان به .

(٢) وأنه إزاء (فكرة للصانعة التى لاريب فيها) والتى بدت فى البلاد التونسية عند بعض عناصر من السكان بتونس تولدت فكرة الرجوع إلى الوراء فى أدمغة حمانتا وفى غضونها اتخذت بعض تشهدات .

إننا لنأسف لهذا الموقف ومازلنا نعتقد مهما يقال فى هذا الصدد أن الاصلاحات الثلاثة المزمع عليها والموعود بإنجازها منذ عهد بعيد هى بعيدة بعداً شاسعاً عن الاصلاحات الجوهرية التى تعلقت بها رغبة الجناب العالى [1] أبقاه الله وهى لايمكن أن ترضى بحال الشعب التونسى .

إن الشعب التونسى يطالب بأن تعلن فرنسا على رؤوس الملأ عزمها على:

(١) أن ترجع له فى أقرب أجل ممكن حق التصرف فى جميع شؤونه الداخلية التى سلبت منه شيئاً فشيئاً على توالى الأعوام منذ انتصاب الحماية .

(٢) وأن ترجع له استقلاله التام الذى هو حق طبيعى لايعتريه مسخ ولانقض وذلك فيما يلزم من الوقت العادى لإرجاع شؤوننا الداخلية بأيدينا .

---

(١) الجناب العالى يعنى ملك البلاد .

ليس فى المعقول أن يبقى شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لالمبرر آخر غير أنه ضعيف . إن فكرة دوام بقاء فرنسا بهذه الديار التى رضى بها الوزراء الجدد هى فكرة ينقصها منطوق ومفهوم معاهدة باردو وآية ذلك أن الفصل الثانى من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحماية الفرنسيّة لها صفة وقتية صرفة .

ثم أنه قد بان بالكاشف (أن الحماية هى نظام سياسى واقتصادى لايتلاءم قط مع حقوق السيادة التى للشعب التونسى ولامع مصالحه الحيوية كما أثبتت ذلك لائحة المؤتمر الوطنى المنعقد فى ٢٣ أوت ١٩٤٦ والتى وقع الاقتراع عليها بالاجماع من طرف الدستور القديم والدستور الجديد وممثلى جميع الهيئات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية الخ .

فبعد تجربة دامت سبعين عاما كانت تتخللها ضروب كثيرة من الغضب والتقهقر قد تبين أن هذا النظام الاستعمارى قد سعى فى حتفه بظلفه وحكم على نفسه بالزوال .

على أن الفكر العام الفرنسى ماعدا المحظوظين والمنتفعين لم يسعه إلا الاعتراف فى آخر الأمر بتلك الحقيقة .

فلماذا يا ترى قد قبل الوزراء التونسيون بمهمة إحياء الموتى .

أما الدستور فقد رفض المشاركة فى الحكم لأنه كان على يقين تام بأنه عاجز عن الإتيان بالمعجزات ففى الوقت الذى منحت فيه انجلترا وأمريكا وهولاندا استقلال مستعمراتها أو البلدان التى كانت تحت حمايتها وفى الوقت الذى وصلت فيه طرابلس الشقيقة للظفر هى أيضاً باستقلالها وفى الوقت الذى حكم فيه الضمير العالمى على الاستعمار نرى الجانب الفرنسى

المقابل لنا يتجاهل فى نفس الأمر والواقع تطور الشعوب فى العالم والقواعد التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وحتى مقدمة الدستور الفرنسى نفسه أى من السهل على من كان بيده زمام الحكم أن يعلن أن فكرة الوطنية هى (فكرة متأخرة) أكل عليها الدهر وشرب وأنه حلت محلها الآن (فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم) .

أجل أى فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم قد تكون فى حد ذاتها شيئا حسنا لكن يجب الإقبال عليها والاحتكام إليها فى جو من الحرية ولا ينبغى أن تفرض بالقوة وذلك هو السبب الذى يريد الشعب التونسى من أجله استرجاع حريته أولا بالذات .

هذا وكثيرا ما يجزم بعضهم أن البلاد التونسية (قطر صغير لا يمكنه الاستغناء عن فرنسا) ولسنا ممتنعين من سياسة التعاون مع فرنسا لكننا نريد أن يقام صرح ذاك التعاون على أساس الاستقلال والحرية وإذا كانت البلاد التونسية يتألف منها شعب صغير فإن بلادا مثل لبنان واللوكسمبورغ الخ . . هما أصغر من البلاد التونسية حجما ومع ذلك فهما يتمتعان بنعمة الاستقلال . . .

إذن فهاته الحجة لا يمكن أن يعلل بها استمرار وجود فرنسا بهاته الديار وإذا قيل لكم يا حضرة المقيم العام أن التونسيين الذين أفقرهم الاستعمار والذين تصبب جبينهم عرقا طيلة عشرات السنين من أجل الاستعمار والذين يرون مئات الآلاف من أبنائهم سيجوبون الطرقات لفقدان المدارس بينما ميزان بلادهم تبتلعه فى كل سنة شرذمة لا يزال عددها كل يوم فى ازدياد من شركات وموظفين ومستعمرين فرنسيين

وإذا قيل لكم إن الذين يتذوقون الآن مختلف الآلام فى أجسامهم وأرواحهم من مصائب الاستعمار يؤثرون العبودية على الحرية فلا تصدقوهم ولا تنصتوا لأقوالهم .

وإذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة الذين وافقوا على مقررات المؤتمر الوطنى المنعقد فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق النكوس على الأعقاب فإن الشعب التونسى ليس له ما يدعوه لتبديل موقفه ونقض عزله بيده على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطمئن .

وبالفعل فإن الشعب التونسى الذى لم تقع استشارته والذى ينبغى أن يسمع له قول فى هذا الصدد لم يفوض لكائن من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويرات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وليس لغير مجلس وطنى تكون الوزارة منبثقة عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذاكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا .

ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم فى سبيل تحبيذ الدخول فى الاتحاد الفرنسى الذى لا يخالف إلا فى الإسم فقط نظام الامبراطورية الفرنسية السابقة ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالى أيده الله وموقف الشعب التونسى بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضا تاما .

إن مناظر الشعوذة التى نشاهدها اليوم لا تدوم وسيكون المستقبل للذين يحسنون الثبات .

إن المحاولة التى ترمى لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التى نحتج عليها بكل قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله ، بفضل شدة شكيمة الشعب التونسى وقوة عزيمته .

وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه ويكون الاستقلال فى آخر الأمر مكللا لجهودنا ولنعم أجر العاملين .

عن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى ؟

« الكاتب العام »

صالح فرحات

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستورى التونسى

إن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى التونسى التى ما فتئت منذ ثلاثين سنة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية وموجهة لكل سعى متبصر من شأنه إيصالنا لاستقلالنا قد رأت نفسها مضطرة لعدم التغاضى عن التصريحات الخطيرة التى أفضى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد فى خلال الشهر الماضى وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعر به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض المسلمة التى يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق .

وهل نحن فى حاجة لأن نذكر صديقنا بورقيبة بأن ممثلى الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا فى مؤتمر تاريخى ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٣٦٥ ـ حال مغيبه فى مصر ـ وقرروا بالإجماع العزم على السعى لنيل الاستقلال وبذل كل الجهود فى سبيل الظفر به وأنه منذ ذلك الحين أصبحت مقررات المؤتمر ميثاقا قومياً وهذا الميثاق قد ارتضاه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التى نشرت له فى القاهرة . فكيف يجوز والحالة ما ذكر لطرف واحد من أطراف المتعاقدين أن ينكث العهد أو يحل الميثاق بمفرده .

وهل يلزم أن نذكره أيضا بالتناقضات التى تحويها خطبه التى يلقيها أحيانا تحت تأثير الاندفاعات الحماسية الطارئة وأحيانا تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة ؟ ففى بعضها نراه يطالب باصلاحات وفى أخرى

تراه ينادى بالاستقلال وفى غيرها يقول إننا ضعفاء ولا غنى لنا عن الاتكاء على دولة قوية وفى تصريحاته الأخيرة بباريس حيث ذهب لينذر الرأى العام الفرنسى ـ حسبما قال ـ قد ابتدأ بالمطالبة بالتحرير ثم عقب هذا المطلب تقديم برنامج ذى سبع نقط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه فى الإمكان أن يتم هذ التحويل بصورة تدريجية .

إن لرئيس الدستور الجديد أن ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذى أجمع عليه المؤتمر الوطنى وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا ننكر عليه بكل شدة كل صفة يدعيها لتمثيل عموم الشعب التونسى وخاصة الدستور فى هذا الصدد .

وكيف يجوز لنا أن نسمح للسيد بورقيبة الذى يطالب بتحويل السيادة تدريجيا بأن يميل به التناقض لحد التنازل طوعا واختياراً عن جانب تلك السيادة عند تحدثه عن الإنتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل المصالح الفرنسية فى كل الجهات التى توجد فيها أقليات فرنسية .

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب فى أى بلد من بلدان العالم ـ والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب فى المملكة التونسية ـ أن يشاركوا فى الهيئات المنتخبة وأن هذه المشاركة هى طعنة نجلاء فى كبد سيادتنا . وأن معاهدة باردو المنعقدة فى سنة ١٨٨١ وحتى اتفاقية المرسى التى تلتها فى سنة ١٨٨٣ لا تجيزان أبدا مثل تلك المشاركة وإذا كان الفرنسيون فى الحالة الراهنة ممثلين فى مجالسنا المنتخبة فان هذه الحالة المناقضة للشروعية هى نتيجة القوة والقوة لا يبنى عليها الحق أصلا ولا تصلح أبداً أن تكون سنداً له .

أفهل يريد السيد بورقيبة أن يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور أسوأ مما قررته معاهدات الحماية ؟

لقد عرض رئيس الدستور الجديد أيضاً (تأسيس مجلس ملى منتخب بالاقتراع العام تكون مهمته الأولى من دستور ديموقراطى يقر العلائق الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام المصالح الشرعية التى لفرنسا بتونس وكذلك على أساس احترام السيادة التونسية) .

ومراعاة لجانب النزاهة نقول إن السيد بورقيبة يظهر منه أنه يرى أن يكون هذا المجلس متركباً من تونسيين فحسب وإن كان لم يوضح هذا بصريح العبارة . بيد أنه وقد اعترف بمبدأ تمثيل الفرنسيين فى المجالس البلدية المنتخبة هلا يخشى حينئذ أن يعارضه الفرنسيون الذين يريد الجدال معهم بالمبدأ الذى أقره بنفسه ويحاجوه بتنازله الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس شبيهاً بمجلس كبير ولن يزيد عليه إلا اشتغاله بالسياسة . على أن هذا المجلس الوطنى ولو كان مؤلفاً من تونسيين خاصة فإنما يكون مقيداً منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح المشروعة الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك أن السيد الحبيب بورقيبة يوافقنا على أن هذين (الاحترامين) مناقضان حتما لبعضهما بعضاً وإن كل شىء فى هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية : مصالح استراتجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنح فاضحة وأسلوب للتوظف مجحف ... بحيث أن الحماية هى التى تستمر على سيرها ويتأبد مفعولها فى ظل هـذا البرنامج الجديد . وشتان بين سيرتها وهى تلاقى عن اعتداءاتها العديدة والمتكررة احتجاجات المدافعين عن هذا الشعب منذ ما يزيد عن النصف قرن وبين استقرارها على أساس متين وعليها طابع المشروعة الديموقراطى .

يرى رئيس الدستور الجديد أن روح التعاون الفرنسى هو بالنسبة إلينا ضرورة جغرافية وأن بلادنا هى ضعيفة جداً عسكرياً وقوية جداً استراتيجياً فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة .

إن هذا الكلام المزرى الذى يحز فى نفوسنا إيلاماً هو نفس الكلام الذى تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استحواذها على بلدان أضعف منها قصد استغلالها واستنزاف دمائها فهل يريد السيد بورقيبة أن يستبقينا إلى الأبد تحت سيطرة دولة أجنبية كبيرة (كالعربة المجرورة — رومورك —) ويفضل أن تكون فرنسا . وهلا كان أولى به أن يعتبر أن الشمال الأفريقى الذى يضم أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان إنما تتألف منه حين يهتدى للنظام الاتحادى دولة قادرة على حماية حوزتها والدفاع عن بيضتها ببسالة . وهلا كان أولى به أن يتصور أيضاً أن الإنسانية التى آلمت نفوسها مساوىء الاستعمار واستنكرته وهذا الاستنكار هو بصدد النمو والانتشار منذ بضع سنين لدى الأمم المتحدة وصار منهاجاً محترماً قد يقرر فى يوم قريب القضاء بصورة باتة لا مرد لها على هذا الضرب الشنيع من ضروب استغلال الإنسان للانسان ويعتبر الاستعمار بمثابة جريمة تقترف ضد بنى الإنسان .

وإننا إذ نقول ذلك إنما نقصد به الإشارة على صديقنا ورفيقنا القديم فى الكفاح بأن يتذرع بالصبر — لأن حياة الشعوب هى أطول بكثير من حياة الأفراد — وأن يعرف كيف يتحمل الأمور بدون أن يتزعزع مهما كانت التكاليف وأن لا يفرط فى أى شىء من متاع الوطن .

على أننا نود أن نتعاون مع فرنسا غير أن هذا التعاون ينبغى أن يقرر وينمو مع الأيام لا بين رجال لهم الأمر وآخرين عليهم الطاعة

والامتثال بل بين شعبين مستقلين يقران علاقاتها على عدم المساواة وفى كنف تبادل المصالح والصدق والأخوة البشرية .

وهل يسمح لنا صديقنا بورقيبة أن نعاتبه عتاباً أخيراً من أجل ماطلبه من تحويل السيادة تدريجياً فقد كنا نشتهى أن لو استعمل عوض لفظ التحويل لفظ الإرجاع عند تحدثه عن السيادة التونسية لأنه مما لا نزاع فيه قانونياً أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد فى هذه البلاد إلا سيادة واحدة لا شريك لها هى سيادتنا .

ذلك أن فرنسا عندما نصبت حمايتها على المملكة التونسية على النحو الذى نعرفه كلنا ... قد ضمنت لنا سيادتنا الداخلية . أما السيادة الخارجية فإن المغفور له سمو الصادق باى قد كلف الدولة الحامية بتمثيله فى بعضها وهى لا يمكن أن تكون أيضاً شيئاً آخر غير سيادتنا . وقد حصل أن استحوذ حامينا بصورة غير مشروعة على كامل تلك السيادة بعد سبعين سنة قضاها وهو ينتهك حرمات المعاهدات انتهاكا لا حد له .

فما بالنا نعرض عليه والحالة ما ذكر أن يرد علينا حقنا تدريجياً ؟ ولماذا هذا التنازل .

فهل ذلك منا لشكره على سكته عهوده ؟ أم هل القصد من ذلك تليين جانبه عساه أن يعطف علينا ويميل إلينا ؟

لا نفهم شيئاً من هذا اللهم إلا أن تكون للسيد بورقيبه أسباب ينشز عنها العقل ولا يقبلها الفكر . وكم نكون ممنونين له لو يتفضل ببيانها لنا وتبديد المخاوف التى ساورتنا من أجلها لكن فى الحالة الراهنة وتلقاء ما ظهر للسيد بورقيبه من التنازلات بدون مبرر لا يسعنا مع أسفنا الكبير

إلا أن نحتج بكل ما تسمح لنا به وطنيتنا الحارة على سياسة تساهله فى الأمور الجوهرية لا يمكن أن يغيب عن أحد خطرها بالنسبة لمستقبل هذا الشعب .

ولذا فإن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التى قام الدستور على سواعد رجالها وإليها يرجع الفضل فى إنشاء حركة المقاومة المنظمة فى هذه البلاد .

ترى من واجبها فى الوقت الذى نالت فيه الشعوب التى كانت بالأمس مستعمرة استقلالها (سوريا — لبنان — مصر — الفلبين — الهند — أندونيسيا — طرابلس إلخ) أن تحذر الشعب التونسى بأسره سوء مغبة الأخذ بسياسة الاستخذاء والتنازل التى يتمسك بها رئيس الدستور الجديد

وهى إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهى آسفة — ولا يزال لها أمل فى أن ترى هذا الشعب الذى حطمه الاستعمار معتصما — فى النهاية — بحبل الاتحاد المتين ومستشعراً روح الأخوة الحقيقية بين جميع أفراده إذ لا نجاة له إلا فى الإمتثال — بدون انقطاع وبدون فتور وفى نطاق الكرامة والشرف — لمقررات مؤتمر ليلة السابع والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الأسمى الاستقلال التام .

صالح فرحات

الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى

إلى الأمة التونسية

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى بعد درسها للحالة الحاضرة على ضوء التطورات العامة ، ترى من واجبها الحتمى فى هذه الظروف الدقيقة التى تجتازها قضية الأمم المستضعفة أن تذكر الشعب التونسى بما قرره المؤتمر القومى العام المنعقد ليـــلة ٢٧ رمضان الموافق للثالث والعشرين من أوت سنة ١٣٦٥ — ١٩٤٦ من إفلاس الحماية كنظام سياسى اقتصادى يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية ، وإعلان عزم الأمة على السعى للحصول على استقلالها التام .

ومنذ ذلك اليوم التاريخى أصبحنا نشاهد — بكل أسف — أن حالة الجالية الفرنسية التى ما انفكت فى تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالنـــا وذلك على الرغم من أن التطورات الحاصلة فى الميـدان الدولى تطبيقا للمواثيق التى أسفرت عنها الحرب والتى تكفلت بتحسين حالة الشعوب المستضعفة فى جميع الميادين تلك المواثيق التى وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الأخير ، وفى ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملى المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعطل لنهضتنا ولنيل استقلالنـا .

وفى الوقت الذى نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعمارى العتيق ذلك النظام غير الإنسانى الذى فقد الأساس الدولى حيث نبـذته منظمة الأمم المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت تنفيذاً لما قررته تلك المنظمة إلى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت نجاحا باهراً ماديا

ومعنويا وبعض الدول الاستعمارية الأخرى التى امتنعت من الاستجابة لما قررته هيئة الأمم المتحدة أرغمت على تمكين الشعوب التى كانت خاضعة لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين ممثلى تلك الشعوب بحق ؛ تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة .

ويجب أن ننبه الشعب التونسى هنا إلى أن الاستعمار الذى نظم بمؤتمرات دولية ، لا يمكن أن ينتهى إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما إلى تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة .

وإن اللجنة التنفيذية للحزب قد شعرت من أول وهلة بهذا الاتجاه الجديد فى السياسة الدولية فبادرت فى خلال الحرب الأخيرة إلى عقد مؤتمر دستورى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعى للحصول على الاستقلال الذى كان ولا زال هدفنا الأسمى وأوكل إلى اللجنة التنفيذية اختيار الظرف المناسب للاعلان بهذا الأمر .

ولقد قامت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التى أوكلها المؤتمر وكانت كالحارس الأمين على هذا القرار الذى قرره ، فعند ما حاول المقيم العام الجنرال ماسط الرجوع بالأمة إلى سياسة الإصلاحات لتلهية الشعب التونسى ولفت نظره عن الهدف الذى ينبغى أن يتجه إليه وارتأى تشكيل لجنة لذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها ؛ ورأت اللجنة التنفيذية للحزب جنوح بعضهم للاستجابة إليه فقامت فى الحين وسعت بنجاح لحملهم على العدول عن ذلك .

ولما انتهت الحرب بذلت اللجنة التنفيذية مجهوداتها لإقناع الوطنيين التونسيين الذين يهمهم الأمر بتكوين جبهة وطنية تعقد مؤتمراً قومياً يضم نواب جميع الهيئات والمنظمات التى تمثل مختلف طبقات الشعب التونسى كله يصادق على ميثاق قومى يتضمن الإعلان بالمبدأ الذى قرره .

للمؤتمر الدستورى سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذى اتحدت فيه الأمة التونسية اتحاداً مخلصاً تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذى وضعت اللجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذى وضع حداً لكل خلاف أو تأويل من ناحية المبدأ الذى ينبغى أن يتوخاه كل من يتصدى للقيام بمهمة الكفاح السياسى فى هذه البلاد .

ولقد حرصت اللجنة التنفيذية على أن يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت آثارهما الطيبة فى ذلك الظرف التاريخى وأن يكونا أكثر ثباتا واستقراراً حتى يتيسر لنا أن نستمر على السير لتحقيق الهدف الذى تضمنه الميثاق القومى فى جبهة متحدة متماسكة لا يجد فيها الخصم منفذا وتكون أقوى ضمان للفوز والنجاح بيد أننا أصبحنا نرى بكل أسف انحرافا عن الميثاق القومى الأخير إلى سياسة إصلاحية ترجع بنا إلى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الأمر فى سبل تحقيق بعض الغايات إلى التفريط فى أمور خطيرة تتعلق بصميم السيادة التونسية ومصلحة الشعب التونسى وهو مانعده افتياتا على هذا الشعب ولا نقره أبداً .

واللجنة التنفيذية ترى أنها إزاء هذه الأمور الخطيرة وفى مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من أن تحذر الشعب التونسى من التطويح به فى مهامه غير واضحة المعالم وتوريطه فى شراك يعسر عليه فيما بعد الخلاص منها وهى تعلن إليه :

أولا : أنها لا تزال متمسكة ـ قولا وعملا ـ بالميثاق القومى ليلة ٢٧ رمضان .

ثانياً : أنها لا تعترف لأى أجنبى بأى حق فى بلادنا (فتونس للتونسيين) وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التى لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسى وسيادته .

واجتنابا لكل تأويل سيء فإننا نوضح إننا لا نصدر فى ذلك عن أى تطرف ملى ضيق النظر أو تعصب عنصرى بل إن غرضنا وضع حد لهذا التدخل فى أمور سيادتنا واستغلال مواردنا استغلالا جائراً انحط معه المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش أحراراً مستقلين فى بلادنا كسائر الأمم الحرة . ونحن على استعداد طيب للتعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام .

ولذلك فهى تهيب بالشعب التونسى إلى التمسك بحقه الكامل فى السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التى لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد فى تمكين خصمه من مقادته وتدعوه إلى التكتل والاتحاد المخلص فى جبهة متينة متماسكة تسمو عن جميع الأغراض والنزعات إلا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك فى مؤتمره التاريخى العظيم ليلة ٢٧ رمضان وإن فى استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا .

عن اللجنة التنفيذية

صالح فرحات

بيـــان

من سمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي
حول الوضعية الحاضرة فى تونس

إن الظروف الحرجة التى تجتازها قضايا المغرب العربى تجعل لزاما علينا أن نبين فى جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة فى تونس ، وهى الحالة التى نجمت عن اشتراك الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد فى الوزارة القائمة ، وقبوله التفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغييرات على وضعية البلاد السياسية من شأنها — كما فعل — « أن تؤدى بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الداخلى » .

فى ١٧ أغسطس من السنة الماضية تألفت الوزارة الحالية فى تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين ، وشارك فيها الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد بوزير واحد ، وكان مفهوما عند الجميع — حسب البيانات الرسمية — أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الريبة فى نفوس جميع الوطنيين لا فى تونس وحدها ، بل فى كافة أقطار المغرب العربى ، إذ أن المبادىء التى تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ؛ والمواثيق التى تربط بينها ؛ وميثاق لجنة تحرير المغرب العربى التى تنطوى تحت لوائها — كلها تعتبر الأوضاع القائمة فى أقطار المغرب أوضاعا استعمارية لا يجوز الاشتراك فى الحكم على أساسها ، بل يعد نقضا لمبدأ الاستقلال الذى تنادى به هذه الأحزاب ؛ هذا علاوة على ما تعهدت به الأحزاب المشتركة فى اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين فى مفاوضات لأجل

تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظرا لما بينته التجربة فى الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا كان موجها من قبل الوطنيين أنفسهم ، وفى ظل حريتهم واستقلالهم . . .

لهذا فإن اشتراك الحزب الدستورى الجديد فى الوزارة قوبل فى كافة الأقطار المغربية باستياء عام ، وعدّ نكسة إلى الوراء لا تتمشى مع ميثاق ليلة القدر الذى أمضته الأحزاب التونسية فى ٢٣ أغسطس من سنة ١٩٤٦ ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى ، ولا مع الوعى القومى العام الذى أصبح يؤمن بأن الأوضاع المفروضة على بلاده أوضاع غير مشروعة وأن التخلص من ربقتها لا يتأتى عن طريق الاشتراك فى الحكم على أساسها ، ولا بالمفاوضة فى تغييرات جزئية لا تقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال التام أولا وقبل كل شىء .

ومع هذا الاستياء الذى أحدثه اشتراك الحزب فى الوزارة الاستعمارية القائمة والبلبلة التى أدخلها على أفكار المواطنين جميعاً ، فإنا لم نرد أن نسارع إلى إعلان موقفنا منه ، بل فضلنا التريث إلى أن تنجلى الحقائق بتمامها ؛ ونعرف بصفة خاصة موقف ممثل الحزب فى الوزارة من نتيجة المفاوضات المزعومة ، بالرغم من أن تأليف الوزارة على أساس الوضع القائم ، ومشاركة الفرنسيين فيها كان وحده كافيا للحكم بأن المفاوضات التى ستقوم بها سوف لا تؤدى إلى أية نتيجة ترضى عنها المطامع القومية .

وتتابعت الشهور بعد ذلك « والوزارة التفاوضية » — كما أطلق عليها — لا تتقدم خطوة واحدة فى سبيل تحقيق الأمانى الوطنية إلى أن حل فبراير الماضى فأعلن على الملأ أن الوزارة قد أمضت مع الفرنسيين اتفاقا يقضى بأن تكون الوزارة التونسية برئاسة وزير تونس إلا فى حالة

الطوارىء فيتولى رئاستها المقيم العام الفرنسى ، على أن يكون تأليفها من ستة من الوزراء التونسيين ، وستة من الوزراء الفرنسيين . . . كما يشتمل الاتفاق على إدخال تغييرات أخرى فى الإدارة التونسية تتعلق بتحديد نسب الموظفين التونسيين والفرنسيين بها ، وتوزيع اختصاصاتهم .

هذا هو كل ما أسفرت عنه المفاوضات المزعومة بعد ثمانية أشهر من تأليف « الوزارة التفاوضية » فتبين بذلك للرأى العام أكثر من ذى قبل فشل التجربة التى انزلق إليها الحزب ، وبات ينتظر من رجاله المسارعة إلى إنهائها ، والرجوع إلى الكفاح الصحيح لأجل تحقيق المبادىء الاستقلالية التى أقرتها لجنة تحرير المغرب العربى ، وارتبطت بها كافة الأحزاب الاستقلالية . ولكن الحزب بدلا من أن يستجيب لرغبة الأمة أخذ ينوه بهذا الاتفاق ، ويعتبره خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لتخليص « السيادة التونسية » ، فى حين أنه يعتبر لطمة للأمانى الوطنية ، لأنه يعترف للفرنسيين بحق « المشاركة » فى حكم تونس ، الأمر الذى يتنافى حق مع معاهدة الحماية نفسها ، فكيف يسوغ لحزب ينادى باستقلال البلاد أن يعترف للفرنسيين بهذا الحق ، ويعتبره خطوة أولى لتخليص السيادة التونسية ؟

لقد تكشف هذا الاتفاق عن النوايا الحقيقية التى يكنها الفرنسيون من وراء « سياسة المراحل » التى يطلبون من الوطنيين قبول الاشتراك فى الحكم على أساسها . فهى لا ترمى إلى تحقيق استقلال البلاد ، ولكن إلى تعويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأى العام بقبول الوطنيين المكافحين لكراسى الوزارة ، ورضاهم عن « إصلاحات » مدخولة ينومون بها ، ويخفون خطرها على مستقبل البلاد .

ومع ذلك فان الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد لم يقم أى وزن لهذا الخطر ، وظل مشتركا فى الوزارة القائمة ، ومتشبثا بالاستمرار فى « التجربة » التى أخفقت أكثر مما كان صفوف الأمة المغربية ، كما عرض وحدة الشعب التونسى المكافح إلى التصدع وتشتيت الجهود ، وجعل الهيئات الوطنية تنصرف إلى التنابذ ، والتناحر فيما بينها فى وقت هى أحوج ماتكون فيه إلى التكتل ، وتوحيد الكلمة لمواجهة المعتدى الغاصب .

لهذا كله فإننا نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد فى هذه التجربة ، ونعتبر هذه المشاركة إخلالا بميثاق لجنة تحرير المغرب العربى ، واعترافا بأوضاع لاتقرها ، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أسفرت عنه هذه التجربة لمنافاته للأمانى الوطنية ، ومساسه بجوهر السيادة التونسية التى يجب أن تكون من حق التونسيين وحدهم لايشاركهم فيها غيرهم . وندعو الحزب إلى سحب ممثله فورا من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادىء الاستقلالية التى أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب فى كافة أقطار المغرب العربى كما أننا ننبه الحزب إلى أن استمراره فى هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيلحق القطرين الشقيقين : الجزائر ومراكش أيضاً ، وإنه الآن لأمام مسئولية كبرى هى مسئولية المحافظة على كيان الحركة الاستقلالية فى أقطار المغرب العربى كله ، وعدم تعريضها إلى التصدع والانهيار بسبب تحويل اتجاهها ، والإخلال بمواثيقها ، وتعويض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال .

ويهمنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربى التى ينطوى تحت

لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لا تتحمل أية مسئولية فى السياسة التى ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادىء ميثاقها ، كما تتبرأ من أى عمل يصدر عنه ما دام لا يرجع إليها لمعرفة رأيها مقدما حسبما ينص عليه ميثاقها .

« التوقيع »

محمد عبد الكريم الخطابى

القاهرة فى ٨ شوال سنة ١٣٧٠ .

الموافق ١٢ يوليه سنة ١٩٥١ .

بيـــان

من الأستاذ يوسف الرويسى

مدير مكتب المغرب العربى بدمشق وأحد أقطاب حزب الدستور الجديد

حول التطورات الأخيرة فى تونس

فى الوقت الذى ينهار فيه صرح الاستعمار فى آسيا وتتزلزل الأرض بمعاقله الأفريقية وتتحفز بقية الشعوب المغلوبة على أمرها لاغتنام الفرص التى تخلقها الظروف فتحطم قيود الاستعمار وتفك سلاسل العبودية .

وفى الوقت الذى يصبح فيه شمالى أفريقيا خطاً أساسياً لحرب مقبلة ومركزاً استراتيجياً مرموقاً من المعسكرين المتقابلين مما يتيح لأهله فرصاً مواتية تمكنهم من افتكاك حريتهم واستقلالهم وظرفاً مناسباً يساعدهم على خلق قوة تلعب دوراً أصيلا فى سياسة الحوض الغربى للبحر الأبيض المتوسط.

وفى الوقت الذى استطاع الوطنيون أن يحطموا الستار الحديدى المضروب حول المغرب ويرفعوا صوت بلادهم المكبوت عالياً فى أنحاء العالم ويكونوا لقضيتهم أنصاراً فى كل مكان .

وفى الوقت الذى غدا فيه الصراع القائم بين سلطات الاستعمار والحركات الاستقلالية فى تونس والجزائر ومراكش محل اهتمام دول العالم ومثار عطف الشعوب المناضلة فى سبيل الحرية .

وفى الوقت الذى تزحف فيه الحرية على الحدود الشرقية التونسية ويستعد الشعب الليبى الشقيق لممارسة استقلاله فى عام ١٩٥٢ .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجامعة العربية تعد عدتها لعرض قضية تونس وبقية قضايا المغرب العربى على هيئة الأمم المتحدة .

وفى الوقت الذى كان مقدراً أن يكون لتونس دوراً رئيسيا فى النضال القومى لتحرير بلاد المغرب لموقعها الجغرافى من هذه البلاد والوعى المنتشر بين أهلها مما يدفع بالقائمين على حركتها الوطنية على زيادة رص الصفوف فى الداخل وإحكام خطط التنظيم والعمل الموحد للحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ومواصلة النضال بجانب الاستعداد للطوارىء وأخذ الأهبة للتطورات .

فى هذا الوقت الذى تهيأت فيه الفرص وتكتل فيه الشعب بجميع طبقاته حول الحركة الوطنية وتكامل فيه استعداده للمقاومة الجدية كنتيجة لتجارب سبعين عاما فى النضال واستعد للوثبة الحاسمة التى تطوح بالاستعمار وتريح البلاد من مساوىء الاحتلال والحكم الأجنبى فوجىء العالم العربى بمشاركة بعض زعماء حزب الدستور فى وزارة مختلطة من التونسيين والفرنسيين على الأسس التى حددها المقيم العام الفرنسى فى خطبه وبلاغاته وهى : (تتلخص فى تشكيل وزارة مختلطة تقوم بمهمة المفاوضات وإجراء إصلاحات تنتهى بالبلاد على مراحل متتالية إلى الاستقلال الذاتى الداخلى وتشريك التونسيين بصورة تدريجية فى شؤون بلادهم بشرط المحافظة على الحقوق المكتسبة للفرنسيين وضرورة التعاون الفرنسى التونسى القائم على الوضع الجغرافى والمصالح المشتركة واعتبار البحر الأبيض لا يقيم حاجزاً بل يوحد بين فرنسا وتونس . وأكد المقيم العام عدم إمكانية تصور مستقبل تونس بدون إعانة فرنسا وحضورها الدائم وحذر التونسيين من التطلع لما وراء ذلك ومن التمسك — بما سماه — القوميات الضيقة أو البائدة .

إن هذه الظاهرة الغريبة التى تبدو فى شكل تحول خطير فى الاتجاه

القومى فى تونس قد أعطت الرأى العام الخارجى صورة غير صحيحة عن مدى انتشار الوعى فى تونس وعن صدق نضال حركتها الوطنية وأثارت استياء عميقا فى جميع الأوساط الوطنية العربية فى المشرق والمغرب على السواء فلم تتمالك هذه الأوساط عن إبداء حيرتها فى تفسير الحافز الذى دفع ببعض قادة الدستور الجديد إلى التراجع عن خطة النضال المغربى الموحد التى سار عليها الحزب فى الماضى إلى الانكماش فى حدود القطرية الضيقة والانحراف عن الأسلوب النضالى الصحيح إلى الأخذ بالأساليب الضعيفة الفاشلة والتنكر للمبادىء الاستقلالية والمواثيق القومية إلى التورط فى المفاوضات على أساس الحماية وقبولها كأمر واقع والمشاركة فى الحكم الاستعمارى مع السلطات الأجنبية والدخول فى وزارة محدودة الصلاحيات تخضع قراراتها لتأشير الكاتب العام الفرنسى ويرأس مجلسها المقيم العام .

والحق أن المتتبع لسير الحوادث الجارية فى تونس يرى أنه لا الحزب الدستورى كحركة مقاومة ولا الشعب التونسى المناضل يمكن أن تحمل عليهما تبعة التطورات الأخيرة فى الاتجاه الجديد فالشىء بأغلبيته الساحقة وفى طليعتها شبابه الواعى يستنكر الاتجاه الجديد ولا يقره ويصر فى تصميم وعزة على مواصلة النضال على الأسس التى قررها ممثلوه فى المؤتمرات الوطنية وهى أولا المؤتمر الوطنى المنعقد فى تونس فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وثانيا مؤتمر المغرب العربى المنعقد فى القاهرة فى ٢ فبراير ١٩٤٧ وثالثا ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى .

وجميع هذه المواثيق تنص على إلغاء نظام الحماية المفروض بالقوة على البلاد وإعلان الاستقلال التام والجلاء والانضمام إلى الجامعة العربية وتمنع

بصفة باتة الدخول فى مفاوضات مع سلطات الاستعمار على غير أساس الاستقلال . والحزب الدستورى الجديد كان طرفا فى هذه المؤتمرات الوطنية وتبنى مقرراتها واعتبرها ميثاقا له يسير بهديه ومبادىء أصوله لا تقبل التأويل ولا يجوز الانحراف عنها بحال .

ولكن الذين يتحملون تبعة التطورات الأخيرة هم بعض أعضاء الديوان السياسى للحزب ممن أسهد بهم الغرور وتوهموا أن ما يتمتع به بعضهم من شعبية يخولهم حق التصرف فى مقدارات الشعب بما توحى به انفعالاتهم الآنية وأهواؤهم الشخصية دون تقيد بالمبادىء والمواثيق والأوضاع الحزبية ودون حاجة إلى الرجوع إلى المؤتمرات التى ربطتهم بأهداف وقيدتهم بمواثيق فلم يتحرجوا أولا من الدخول فى مفاوضات أفرادية مع سلطات الاستعمار والتقدم إليها بمطالب رسمت بطابع الضعف والتراجع والاستخذاء وأضافت إلى البلاد قيوداً جديدة تربطهما بصورة دائمة بعجلة الامبراطورية الفرنسية ولم يستنكفوا ثانيا من المشاركة باسم الحركة الوطنية الاستقلالية فى الوزارة المختلطة تحت الشروط التى وضعها المقيم العام وبذلك قلبوا الحزب عمليا من حركة مقاومة استقلالية إلى حزب تعاونى مع سلطات الاستعمار محاولين تسخير الحزب والمنظمات الشعبية لتأييد الوضع الحاضر وخدمة مصالح الوزارة الجديدة وانطلقت دعايتهم تضل الشعب وتوهمه بأن (دخولهم فى الوزارة الحاضرة هو السبيل الوحيد للمحافظة على السيادة التونسية وأن قبول فرنسا للدخول معهم فى المفاوضة — على أساس الحماية — كسب لتونس فى معركة الحرية . . . وإن مشاركة الحزب فى الحكومة المختلطة ضرب من ضروب الكفاح القومى ولون من ألوان البراعة السياسية المستوحاة

من عبقرية فذة لا يتمتع بها غيرهم من قادة الشعب المناضلة وأنهم بهذه العملية قد خطوا خطوة أولى فى استرجاع السيادة التونسية ونقلوا الكفاح إلى داخل الحكم ليهيئوا للشعب استقلاله من أقرب طريق وليوفروا عليه النضال وتقديم الأضاحى وبذل الدماء » .

وهكذا تتبدل الحقائق وتتغير المفاهيم وتنعكس قيم الأشياء فيصبح التنكر للمبادىء الوطنية براعة فى السياسة والتعاون مع المستعمر لونا من ألوان الكفاح القومى وهو منطق غريب لا يستساغ فى صدوره من المستعمرين ولا يصح أن تخاطب به حتى الشعوب البدائية .

إن عملية الاشتراك باسم الحزب فى الوزارة المختلطة التى يلذ لبعضهم أن يسميها (حكومة المفتى كان نتيجة لخطة استعمارية دبرت بليل وأحكمت أطرافها بمهارة لخدمة مصالح الاستعمار وتوطيد أقدامه فى تونس والقضاء على الحركة الوطنية ولو لمدة من الزمن توقفت فيها السياسة الفرنسية ـ على عادتها ـ إلى أبعد حدود التوفيق وتورط فيها الديوان السياسى بتأثير بعض المخدوعين وذوى الوصولية فهى ليست خطوة للتدرج فى استرجاع السيادة كما تقول الدعاية المضللة الخادعة بل هو رحلة حاسمة فى دعم الحماية وإكسابها صفة المشروعية وخطوة جريئة فى تقرير نظام السيادة المزيف والذوبان فى الوحدة الفرنسية .

خطة بارعة خدمت فرنسا أجل الخدمات فى وقت تنحدر فيه جيوشها وتتحطم قواتها العسكرية أمام صلابة الفتناميين بالهند الصينية وتخشى اندلاع ثورة لاهبة فى شمال أفريقيا خففت عنها حد الضغط وأمنت لها جانب الخطر الذى كانت تخشاه وفتحت أمامها آفاقا جديدة تستثيرها ضد الأمم القومية للاقطار الإفريقية المنكوبة باستعمارها ومكنتها من سلاح

أصابت به حركة النضال الموحد للمغرب العربى فغدت تتحداها متفرقة بعدما كانت فرائص الاستعمار ترتعد فرقا من مواجهة خمسة وعشرين مليونا من العرب المغاربة الأشداء .

خطة بارعة طعنت الكرامة الوطنية والوجدان القومى فى الصميم ونزلت بالمثل العليا والأهداف ! إلى ميدان المساومة سيكون من نتائجها زعزعة ثقة الشعب بنفسه وبقدرته على الكفاح وإخماد شعلة النضال فيه وتوجيهه وجهة خاطئة تحمله على الرضا والتسليم وتروضه على الاستكانة والرضوخ لمآرب المستعمرين وهى إلى جانب ذلك تفوت على تونس فرصا مواتية فى هذا الظرف الدولى المناسب وتجعل من العسير عليها الحصول على سند خارجى بعد الاتفاق بين حركاتها المقاومة والسلطات الاستعمارية .

وإزاء هذه التصرفات الطائشة المناقضة لأبسط المبادى القومية والبعيدة عن الإدراك السياسى بعد خيبة المساعى والجهود التى بذلت طيلة ثلاثة أعوام لتلاقى وقوع الحركة الوطنية فى كارثة واستجابة لما يحتمه على الواجب كمسؤول فى قيادة الحزب أعلن معارضتى الشديدة لما قام به بعض الزملاء

وجاء ذكره فى هذا البيان منددا بكل محاولة ترمى إلى ربط تونس بوحدة خارجة عن محيط وحدتها الطبيعية وهى وحدة الأمة العربية ومستنكراً باشمئزاز هذا النوع من العبقرية السياسية التى ابتدعت فكرة تجزئة السيادة وجعلت من حقوق الوطن موضوع مساومات ورضيت بخلق وضع جديد فى البلاد يقوم على أساس الأمر الواقع وتوطيد الاستعمار واعتبار ما اغتصبه الفرنسيون بالقوة القاهرة من قبيل المصالح المشروعة والحقوق المكتسبة مأكد بأن لتونس حقها الطبيعى فى السيادة المطلقة

على أرض الوطن كحقها فى الاستقلال والحرية والتفرد بالحكم والنفوذ .

إن التصرفات الأخيرة التى قام بها بعض أعضاء الديوان السياسى قد كشفت عن نقطة تحول خطير فى الاتجاه القومى فى تونس تجلت بشكل واضح فى مشاركتهم فى الوزارة المختلطة وظهرت بوادرها فى توجيه النضال وجهة خاطئة وحصره فى الجزئيات بصورة أظهرت القضية الوطنية بمظهر نزاع محلى بين الشعب العربى فى تونس والجالية الفرنسية وأعطت لفرنسا صفة المرجع الأعلى والحكم فى فصل النزاع بينما الواجب يقضى بترك النضال يتجه اتجاهه الطبيعى ضد النظام الاستعمارى الذى تقوم على أساسه الامتيازات وضد سلطة الاحتلال التى تدعم امتيازات الفرنسيين بسلطانها السياسى وتحميها بقواتها العسكرية .

وإن وجود فرنسا فى تونس كان نتيجة لعدوان مسلح وحماية فرضت على البلاد فرضا وقامت على أسنة الحراب وقد قاومها الشعب التونسى بثوراته ونضاله وبذله للاموال والأرواح والدماء الزكية طيلة سبعين عاما فهو وجود عدوانى لايكسب المعتدى أى حق فى البلاد المعتدى عليها ولايلبث أن يزول بزوال الاستعمار الذى هو الآن فى طريق الانهيار .

إن التطورات الأخيرة قد أثبتت بصورة لاسبيل معها إلى الشك أن نقطة الضعف فى النضال التونسى تمكنت فى صميم القيادة وأن ما أصاب القضية التونسية من الجمود والتراجع والانكماش بالرغم عن تزايد الاستعداد الشعبى وتوافر الإمكانيات يرجع فى حقيقته إلى فقدان القادة الأكفاء على رأس الحركة الوطنية القادرين على الاستفادة من هذه القوة الشعبية النامية وتوجيهها وجهة صحيحة لتحقق الأهداف الوطنية .

لذلك أدعو الوطنيين إلى المبادرة بحل هذه المشكلة الأساسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد قيادة الحركة الوطنية وإبعاد المسؤولين في التطورات الأخيرة وتنظيم الحزب على أسس جديدة والتشبث بالمبادىء والمواثيق القومية وجعلها أساساً للنضال ومعياراً لصدق الوطنية ومقياساً لصحة الأمة .

يوسف الرويسي

عضو الديوان السياسي للحزب الدين التونسي
ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق

لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستورى الجديد

بعد أن وافق رجال الحزب الحر الدستورى الجديد مع كافة الأحزاب والمنظمات التونسية على مقررات المؤتمر الوطنى العام خالفوا ما وقعوا عليه وتعهدوا به ودخلوا فى تجربة المفاوضات وشاركوا فى الحكم واعترفوا بالحماية وبحقوق لفرنسا لم تخولها لها معاهدة الحماية . إلا أن هذه التجربة أخفقت وصفعتهم اليد التى صافحوها فثار أتباع الحزب وعقدوا مؤتمراً لحزبهم لم ترض عنه فرنسا وكثير من الزعماء وقرر رجال هذا المؤتمر الرجوع إلى سياسة الكفاح والعمل على تحقيق الحق الكامل لتونس وترك الحلول العرجاء وأنصاف الحلول . وبهذا الميثاق الذى أصدره ذلك المؤتمر ووقعت على أثره الحوادث التونسية الدامية التى هى نتيجة حنق الفرنسيين واندفاعهم للانتقام .

نص لائحة المؤتمر

انعقد المؤتمر الدستورى الخارق للعادة فى جو من الحماس البالغ للنظر فى الحالة الراهنة وصادق بالإجماع على اللائحة التالية :

إن المؤتمر الخارق للعادة للحزب الحر الدستورى التونسى المنعقد يوم ١٨ جانفى ١٩٥٢ برئاسة الزعيم الهادى شاكر .

بعد استماعه إلى بيانات ضافية عامة وتفصيلية حول سير القضية التونسية وتطوراتها قرر ما يلى :

حيث أن الحزب بعد مقررات المجلس الملى المتسع اتبع سياسة تعاون صادقة مع فرنسا على قاعدتى إنهاء الحكم المباشر وقود البلاد التونسية نحو استقلالها الذاتى .

وحيث أن الحزب إيضاحاً لإرادته فى حل الأزمة السياسية المستعصاة وصوغ العلاقات التونسية الفرنسية فى نطاق احترام السيادة التونسية وإجابة لما أظهرته فرنسا من استعداد طيب باستعداد أحسن منه قد أوفد كاتبه العام للاشتراك فى حكومة تفاوضية .

وحيث أن الحزب بموقفه هذا تمكن من القيام بعمل مستمر فى الداخل والخارج وحق فى صلب الحكومة التونسية .

وحيث أن فكرة التسامح التى أقام الديوان السياسى[1] الدليل عليها سمحت لقضية البلاد باستجلاب واغتنام عطف الرأى العام العالمى والديموقراطى وفى مقدمته الفكر العام الفرنسى الحر .

وحيث أنه من جهة أخرى أن المأمورية التفاوضية التى اضطلعت بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أية نتيجة إذ اقتصرت الحكومة الفرنسية على تبنى مشتهيات شرذمة الرجعيين التى لم تتعظ بالأحداث .

وحيث أن جواب الحكومة الفرنسية على مذكرة ٣١ أكتوبر المنصرم يدل على التضارب البين بين وجهتى النظر التونسية والفرنسية .

وحيث أن الخلاف المستعصى قد دفع بالحكومة التونسية إلى رفع القضية لدى مجلس الأمن لتعديل ذلك الخلاف .

وحيث اتضح من كل ما تقدم أن تحرير الشعب التونسى لا يمكن أن يتحقق فى نطاق النظام الحالى .

وحيث تبين أن استقلال البلاد التونسية واسترجاع سيادتها لا يمكن أن يتما بإصلاحات مجزأة وملفقة يقع إدخالها على النظام الحالى الناشىء عن المعاهدات وعما طرأ على هذه المعاهدات من خرق وتشويه .

---

(١) المكتب السياسى لحزب الدستور الجديد .

وحيث أن سياسة التعسف التى اتخذت فى تطبيقها سلطات الحماية لن تجدها نفعا وسيكون نصيبها الفشل كسابقاتها .

وحيث أن هـذه السياسة العمياء إنما ستكون نتيجتها عكس ما قصده مكونوها .

وعليه فالمؤتمر محق فى مطالبته بإعادة النظر فى العلاقات التونسية الفرنسية من أصلها ونظرا للتطور العالمى بدعوى المؤتمر الديوان السياسى للقيام بكل عمل من شأنه أن يؤدى إلى مراجعة هاته العلاقات .

ويؤكد المؤتمر أن تسنى التعاون الودى والمثمر بين البلادين فى الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بانهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ود وتحالف على قدم المساواة .

ويؤكد المؤتمر لصاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول كامل تعلقه وإخلاصه .

كما حدد المؤتمر ثقته فى الديوان السياسى لمواصلة الكفاح التحريرى وهو الهدف الذى يرمى إليه الحزب منذ تأسيسه .

ويرفع المؤتمر أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التى سلطت على رئيس الحزب المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم الأستاذ المنجى سليم وعدد كبير من أركان الحزب .

والمؤتمر يتبرأ من كل مسئولية النتائج الوخيمة لهذا العمل التعسفى .

ويؤكد تضامنه مع المسيرين والوطنيين الذين أصابتهم هذه الأعمال التعسفية

وفى الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسى على تحقيق مبادىء دستور هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديه من وسائل سواء فى ميدان الديموقراطية وحقوق الفرد والمجموع أو فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو فى ميادين السلم والحرية والتعاون الأممى الصادق .

قانون عهد الأمان

أو الدستور التونسى ووثيقة حقوق الإنسان

نص الدستور التونسى الذى أعلنه ملك تونس « محمد باى » فى ٢٠ المحرم ١٢٧٤ — ١٠ سبتمبر ١٧٥٨ وأقسم على احترامه وأف لا تصح ولاية ملك على تونس إلا بعد القسم على احترامه أيضا .

القاعدة الأولى : — تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان أيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان فى أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس الشورى ويرفعه إلينا ولنا النظر عليه فى الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر .

القاعدة الثانية : — تساوى الناس فى أصل القانون والأداب المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لحقارته ويأتى بيانه موضحاً .

القاعدة الثالثة : — التسوية بين المسلم وغيره من سكان الأيالة فى استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه بوصف الإنسانية لا لغيره من الأوصاف والعدل فى الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل والضعيف من القوى .

القاعدة الرابعة : — أن الذمى من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لهم الأمان من الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

القاعدة الخامسة : — لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على

أهله فلا نأخذ العسكرية إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما نحرره فى قانون العسكر .

القاعدة السادسة : — أن مجلس النظارة فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيساً لنفوسهم ورفعاً لما يتوهمونه من الحيف — والشريعة توصى بهم خيراً .

القاعدة السابعة : — إننا نجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر فى نوازل التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى إيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصام .

القاعدة الثامنة : — أن سائر رعايانا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة فى الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحد على الآخر فى ذلك .

القاعدة التاسعة : — تسريح المتجر ليس من اختصاص أحد بل يكون مباحاً لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله .

القاعدة العاشرة : — أن الوافدين على أيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى يمكن أن تترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحد على الآخر بعد الانفصال مع دولهم فى كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتى بيانه .

القاعدة الحادية عشر : — أن الواردين على أيالتنا من سائر أتباع الدولة لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى تترتب من غير امتناع ولا فرق فى أدنى شىء من قوانين البلاد . وتبين بعد ذلك كيفية السكنى بحيث يكون المالك الأول عالما بذلك وداخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا .

النص الكامل لمعاهدة باردو

التى فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باى فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باى تونس ، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ـ وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، قد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الأجانب .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها فى اتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر

الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربه ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى — الجنرال بريار